5 November 2014
Arabic

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون
البند ١٧٢ من جدول الأعمال

منح جماعة بلدان المحيط الهادئ مركز المراقب في الجمعية العامة

تقرير اللجنة السادسة

المقرر: السيد سلفاتورى زابالا (إيطاليا)

أولا - مقدمة

١ - أُدرج البند المعنون "منح جماعة بلدان المحيط الهادئ مركز المراقب في الجمعية العامة" في جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة بناءً على طلب فيجي.

٢ - وبناءً على توصية المكتب، قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أن تدرج هذا البند في جدول أعمالها وأن تحيله إلى اللجنة السادسة.

٣ - ونظرت اللجنة السادسة في البند في جلستها العاشرة والثامنة عشرة المعقودتين في ١٤ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وترد آراء الممثلين الذين تكلموا أثناء نظر اللجنة في البند في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.6/69/SR.10 و 18).

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

الرجاء إعادة استعمال الورق

191114 181114 14-64080 (A)

٤ - وكان معروضاً على اللجنة، من أجل نظرها في هذا البند، رسالة مؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفيجي لدى الأمم المتحدة (A/69/143).

ثانياً - النظر في مشروع القرار A/C.6/69/L.3

٥ - في الجلسة العاشرة، المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل فيجي، باسم أستراليا، وبابوا غينيا الجديدة، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وساموا، وفانواتو، وفرنسا، وفيجي، وكيريباس، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ونيوزيلندا مشروع قرار بعنوان "منح جماعة بلدان المحيط الهادئ مركز المراقب في الجمعية العامة" (A/C.6/69/L.3). وفي وقت لاحق، انضمت أيرلندا، وبالاو، وكوبا، وهولندا إلى مقدمي مشروع القرار.

٦ - وفي الجلسة ١٨، المعقودة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.6/69/L.3 دون تصويت (انظر الفقرة ٧).

ثالثاً - توصية اللجنة السادسة

٧ - توصي اللجنة السادسة بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار التالي:

منح جماعة بلدان المحيط الهادئ مركز المراقب في الجمعية العامة

إن الجمعية العامة،

إذ ترغب في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة بلدان المحيط الهادئ،

١ - تقرر أن تدعو جماعة بلدان المحيط الهادئ إلى المشاركة في دورات الجمعية

العامة وأعمالها بصفة مراقب؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.